بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد ...

فإن اهتمامي بالاقتصاد الإسلامي جزء من اهتمامي بالشريعة الإسلامية ، والدعوة إلى تحكيمها في جميع مجالات الحياة ، وإحلال أحكامها محل القوانين الوضعية والأنظمة المستوردة .

وقد زاد اهتمامي بالإقتصاد الإسلامي منذ شرعت أبحث عن « الزكاة » من بضع وعشرين سنة ، وتبين لي أن فرض الزكاة وتحريم الربا يمثلان العمود الفقري للاقتصاد الإسلامي . ولهذا كانت الأولى (الزكاة) من أركان الإسلام الخمسة ، وكان الثاني (الربا) من الموبقات السبع .

ولا غرو أن كانت الدعوة إلى تطهير الاقتصاد من الربا والمعاملات المحظورة ، وإقامة مصارف (بنوك) إسلامية تحل محل البنوك الربوية ، أمرا ضروريا لإقامة الحياة الإسلامية المنشودة ، وهو فرع من دعوتنا إلى الإسلام كله .

وقد كان الكثيرون من رجال الاقتصاد والسياسة والقانون ، يقفون في وجه هذه الدعوة أو ـ على الأقل ـ يعتبرونها ضربا من الأماني الحالمة ، والخيالات الواهمة ! إذ لا اقتصاد بغير بنوك ، ولا بنوك بغير فائدة ! وهذا وضع عالمي لا يسعنا إلا أن نسايره ، ونخضع له ! وكان هذا من آثار الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية، التي نادى بعضهم بأن سبيل نهضتنا تتمثل في وجوب أخذها كلها، كما هي ، بخيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، وما يحمد منها وما يعاب !

وأعجب من ذلك أن بعض المنتسبين إلى الفكر الإسلامي ، انهزموا هم أيضا فحاول من حاول منهم تبرير الواقع ، ومنه الربا ، بدعوى أن المحرم منه ما كان أضعافا مضاعفة ! أو بأن ربا العصر غير ربا الجاهلية الذي حرمه القرآن ! أو بغير ذلك من الدعاوي !

ولكن الله هيأ لشريعته رجالا نافحوا عنها ، وأكدوا حرمة الربا كله ، وبينوا مفاسده وأضراره ، كما بينوا إمكان قيام اقتصاد بلا ربا ، وبنوك بلا فائدة ، وكتب في ذلك رواد صادقون ، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر .

وشاء الله أن يهيء بعد رجال الفكر رجال العمل ، الذين نقلوا الفكرة إلى الواقع ، والنظرية إلى تطبيق ، وقام أول بنك إسلامي خالص في « دبي » بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم توالي إنشاء البنوك الإسلامية ، وهي والحمد لله تنمو الآن كما وكيفا .

وقد كنت أرى مساندة هذه البنوك لونا من العبادة والجهاد والواجب في هذا العصر . . ولهذا عضدت فكرة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، وأيدته بكل ما أستطيع منذ إنشائه وإلى اليوم ، والذي شرفني بأن أكون عضوا في هيئته العليا للفتوى والرقابة الشرعية كما شاركت في الرقابة الشرعية لأكثر من مصرف ومن مؤسسة إسلامية .

ومع هذا لم أشتغل بالكتابة في فقه المعاملات التي تجريها المصارف الإسلامية اكتفاء بالأخوة الذين سبقوني وتخصصوا في هذا الجانب ، وهم أقدر عليه مني .

ولما كنا في المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي الذي عقد بالكويت أخيرا (جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ ـ مارس ١٩٨٣ م) ثار بعض الجدل والنقاش حول معاملة معينة وهي ما أطلق عليه (بيع المرابحة للآمر بالشراء) التي تتعامل بها المصارف الإسلامية باعتبارها أسلوبا من الأساليب البديلة عما تقوم به البنوك الربوية .

وقد تبنت إحدى الصحف الكويتية حملة على المصارف الإسلامية شنها أحد الأخوة الذين نرتجيهم للعمل الإسلامي ، ولا أدرى كيف رضي أن يجعل من قلمه معولا للهدم وللتشويش على المصارف الإسلامية ، لأن له رأيا مخالفا في موضوع بيع المرابحة المذكور ؟ !

ولقد طلب إلى بعض الأخوة الأعزاء أن أشارك بالكتابة حول قضية « المرابحة » وذلك لما أثير حولها من غبار قد يجعل بعض الناس يتشكك في مشروعية

هذا النوع من التعامل ، بل يرتاب في مسيرة المصارف الإسلامية كلها . وبخاصة أن بعض الباحثين المعنيين بالفقه من دارسي الاقتصاد أو القانون نقدوا هذه المعاملة كذلك .

كما أن بعض الأعضاء في مؤتمر الكويت كان لهم تحفظ على جزء منها ، وهو ما يتعلق بالإلزام بالوعد .

والحقيقة أني كنت عازفا عن الخوض في هذا الموضوع لجملة أسباب :

أولها : أن المسألة قد صدرت فيها عدة فتاوي[1] ، منها فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله ، وفضيلة الشيخ بدر عبد الباسط . ومنها فتويان جماعيتان من عدد لا بأس به من كبار علماء المسلمين .

أحدهما : عن مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد في دبي (جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - مايو ١٩٧٩ م) .

والثانية : عن المؤتمر المصرفي الثاني المنعقد في الكويت في جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ - مارس ١٩٨٣ م) .

صحيح أن الفتوى الأخيرة في بعض فقراتها كانت بأغلبية لجنة العلماء المحكّمين ، ولكن هذا كاف في المسائل الاجتهادية ، التي قلما يتوافر لها الاجماع .

ثانيها : أن المصارف والمؤسسات الإقتصادية الإسلامية بخير ، وهي تزداد كل يوم نماء وتمتد طولا وعرضا وعمقا ، ولم أرها - حسبما شاهدته ولمسته - تتأثر بالحملات التي تشن عليها ، من خصوم يريدون التشهير والتشويش ، باصطياد الشبهات ، فإن أعوزتهم فباختلاق الأكاذيب . . أو من مخلصين متشددين متعصبين لوجهة نظر واحدة ، مدفوعين بدافع الغيرة والمحافظة عليها أن تتورط في حرام او شبهة حرام. أو هكذا يدعون ، وحسابهم على الله

ثالثها : أن موضوعا كهذا ثار حوله الجدل ، يقتضي ممن يكتب فيه أن يتوفر

(١) انظر بعض هذه الفتاوي بعد هذه المقدمة .

عليه ، ويعطيه حقه من البحث والمراجعة والتدقيق . وهذا يتطلب وقتا قد لا يتيسر لي . فلا داعي للدخول في موضوع قد لا أتمكن من إتمامه . وهذا ما يحدث معي كثيرا للأسف .

رابعها : أني أكره المراء والجدل ، ولا أراه يأتي بخير ، وإنما يوغر الصدور ، ويباعد بين القلوب ، وقد جربت ذلك ، فلم أجد أحدا يدع ما اعتنقه من فكر ، وما تبناه من رأي إلى غيره ، إلا من رحم ربك ، وقليل ماهم .

ولهذا وجدت أن من تبديد الحياة ـ والوقت هو الحياة ـ أن ننفقها في الأخذ والرد ، والجذب والشد، والاعتراض والجواب، دون الحصول في النهاية على طائل ، هذا مع قصر الأعمار ، والشعور الدائم بأن الواجبات أكثر من الأوقات .

هذه كانت أسباب عزوفي عن الخوض في مسألة المرابحة وما افتعل حولها من قيل وقال .

ولكن الأخوة الأفاضل أبوا إلا أن أكتب رأيي ، إبراء للذمة ، وأداء للأمانة . وإذا كان معظم أصحاب الآراء لا يتنازلون عن رأيهم ، فإن جمهور الناس محايدون وهم وراء من يقتنعون بسداد رأيه ، وسلامة اتجاهه ، وقوة حجته ثم إن خدمة الحقيقة مطلوبة لذاتها ، بغض النظر عن ظرف معين ، وملابسات عارضة .

ونحن مطالبون بذلك باعتبارنا مسلمين وملزمون به باعتبارنا علماء ، أخذ الله عليهم الميثاق بالبيان . وخصوصا فيما يبين محاسن شريعة الله ، ويضع عن الناس الآصار والأغلال التي كانت على الأمم من قبلنا .

وهذا ما حفزني أخيرا لأكتب هذا البحث معبرا عن رأيي الشخصي ، لا بأي صفة أخرى ، معتمدا على النصوص والقواعد الشرعية . بعيدا عن التعصب والتقليد .

وأكد هذا اعتقادي أن المصارف الاسلامية إحدى ثمرات العمل الإسلامي

الطويل ، وهي تجسيد للصحوة الإسلامية في ميدان الاقتصاد الذي هزم المسلمون فيه فترة من الزمن هزيمة كادت تكون كاملة أمام الأنظمة الغربية . ولذا كان تشويه وجهها والتشويش عليها لا يستفيد منه إلا خصوم الإسلام .

بهذه النية ـ التي أدعو الله أن يخلصها لوجهه ـ أكتب هذه الصحائف ، متمثلا بقول شعيب عليه السلام (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) .*

الدوحة في شعبان سنة ١٤٠٣ هـ

الفقير إلى ربه

يوسف القرضاوي

* * *

---

* كتبت هذه المقدمة بعد فراغي من هذه الدراسة في شعبان من العام الماضي ، ولم أنشط لنشرها ، اشتغالا بأمور أخرى ، حتى نشرت جريدة (الشرق الأوسط) مقالتها أو قل : حملتها على البنوك الإسلامية . وكان بيع المرابحة كذلك أحد أسلحة الهجوم على المصارف الاسلامية . لهذا رأيت ضرورة المبادرة بنشر هذه الدراسة ، وأن التواني في نشرها تفريط في حق الاقتصاد الاسلامي ومسيرته الجديدة ، وخيانة للحقيقة كما أتصورها . ولكل امرئ ما نوى . والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
(جمادي الأولى ١٤٠٤)